Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والحديث حينما يكون صحيحًا فى إسناده، وكان المتن سليمًا ليس فيه شذوذ أو علة؛ فهو صحيح الإسناد صحيح المتن.

وقد يدخل ضمن هذا الموضوع ما يروى من الأحاديث بالمعنى وهو أمر هام فى رواية الحديث (المتن)، وقد ثار جدل حول هذا الموضوع، ووقع كثير من الخلاف.

ولكن لا خلاف بين العلماء فى أن من يجهل هذا الموضوع أو كان مبتدئًا فيه، ولم يكن ماهرًا فى العلم، ولا عارفًا بالألفاظ والجمل، وفهم المعانى، يجب عليه ألا يروى ولا يحكى حديثًا إلا على اللفظ الذى سمعه، ويحرم عليه أن يروى الحديث بغير لفظه المسموع، وإلا كان تصرفًا على غير حقيقة وعلم بأصول الشريعة، وتقوّل على الله ورسوله.

وقد اختلفت علماء الحديث والفقه والأصول حول رواية الحديث بالمعنى..

منهم من رفض الرواية بالمعنى رفضًا تامًا، ولم يجيزوا لأحد الإتيان بالحديث إلا على لفظه الذى جاء به.

وذهب جمهور العلماء إلى جواز الرواية بالمعنى بشرط أن يتناول ذلك من له اشتغال بالعلم، ومعرفة بالألفاظ ودراية بالمعنى، وألا يكون الحديث من جوامع الكلم لرسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

ومن هنا يصبح الأداء بالمعنى سليمًا، يحمل المعانى المقصودة فى الحديث الروى.

وقد باشر الصحابة رضوان الله عليهم هذا العمل؛ فكثيرًا ما كانوا ينقلون معنى واحدًا فى أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ.

ولا شك أن موضوع الرواية بالمعنى كان فى فترة الرواية قبل عصر التدوين، أما بعد تدوين المصنفات وغيرها فى الحديث فقد زال الخلاف ووجب اتباع اللفظ، لزوال الحاجة إلى قبول الرواية على المعنى.